

Distr.: General
20 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

٢٠١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

حدث رفيع المستوى: تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الفرص والتحديات

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- حددت المناقشات بوضوح ضرورة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال شراكات بين جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والشباب، على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والمحلية. وشدد أحد المشاركين في المناقشات على الحاجة إلى أخذ ترابط العالم في الحسبان، باعتباره أمراً أساسياً لتحقيق خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠.

٢- وعرض ممثلو الحكومات والقطاع الخاص تجاربهم في تنفيذ هذه الخطة المتسمة بالتحديات والطموح التي ترمي إلى تحقيق أهداف علمية وعامة غير قابلة للتجزئة. واتفقوا على أن مقياساً واحداً لا يناسب الجميع وأن الأهداف والمؤشرات واستراتيجيات تعبئة الموارد يجب أن توضع في سياقها ووفقاً للأولويات.

٣- وقدم العديد من المندوبين أمثلة على التنفيذ. وقد وضع مجلس الأرجنتين، الذي يرأسه وزير للتنمية الاجتماعية والذي يضم جميع الوزراء، خطة شاملة للتخفيف من حدة الفقر، وهو الهدف الذي اختاره رئيس الأرجنتين باعتباره يمثل أهداف التنمية المستدامة. وفي كمبوديا، لوزير التخطيط صلاحية وضع استراتيجية بشأن أهداف التنمية المستدامة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وتعكف اليابان على إنشاء مركز للترويج لأهداف التنمية المستدامة داخل مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الوزراء، وسيضع هذا المركز مبادئ توجيهية، ورؤية، ومجالات ذات أولوية، ومزيجاً سياساتياً متكاملًا لتحقيق أقصى تأثير في إطار عدة أهداف، فضلاً عن آلية للمتابعة بمشاركة معززة من جميع أصحاب المصلحة. وبدأت تايلند العمل بفلسفة اقتصاد الاكتفاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعمل الاتحاد الروسي من أجل دعم تكنولوجيات



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-12567(A)



* 1 6 1 2 5 6 7 *

لتحسين جودة الحياة داخل البلد وفي أقل البلدان نمواً في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي كينيا، اعتمدت شركة سافاريكوم (Safaricom) تسعة أهداف ووضعت مؤشرات أداء أساسية لقياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وأجمع المشاركون في المناقشات على الرأي القائل بأن لا أحد يستطيع تحقيق هذه الأهداف الطموحة بمفرده. فلا بد من إقامة شراكات وتبادل الممارسات الجيدة وبناء القدرات.

٤- وسيكون بناء القدرات في مجال السياسات المتكاملة، بما في ذلك من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، أمراً أساسياً في مساعدة البلدان النامية على تنفيذ استراتيجيات من هذا القبيل. ولا بد أيضاً من وضع سياسات متكاملة بشأن المساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم للجميع، وخفض تكاليف التجارة، والتدريب على المهارات، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتنوع الاقتصاد، والابتكار، والسياحة المستدامة، من بين أمور أخرى. وحددت اليابان، بوصفها مانحاً رئيسياً، الهياكل الأساسية الجيدة، والصحة العالمية، والشؤون الجنسانية، والحد من أخطار الكوارث، والتعليم كمجالات التركيز فيما يخص بناء القدرات والاستثمار.

٥- وهناك عدد كبير جداً من الطلبات التي لا تمتلك حتى المنظمات المتعددة الجنسيات الموارد البشرية والمالية اللازمة لتلبيتها. ولذلك، تجري إقامة شراكات على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى الحكومات والقطاع الخاص، لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وألقي الضوء أيضاً على دور القطاع الخاص، ولا سيما الشراكات بين القطاعين العام والخاص المتسمة بالشفافية والقائمة على المساواة في العلاقات بين الشركاء والمعتمدة على مؤسسات قوية وعلى سيادة القانون. ولا بد من شراكات بين القطاعين العام والخاص ليس فقط في مجال تطوير الهياكل الأساسية، بل أيضاً في مجالي تطوير المختبرات ووضع المعايير.

٦- وكان هناك أيضاً توافق في الآراء على أن "اليد الخفية" لا يمكن الاعتماد عليها؛ إذ لا بد من تدخلات في مجال السياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تغيير أساليب العمل والعقليات. ولا بد لقيادة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة ومجالس الإدارة وصناديق المعاشات التقاعدية من طرح سؤال "ماذا يمكن أن نحقق لنا أهداف التنمية المستدامة؟" وفي ظل السياسات الصحيحة، ينطوي الانتقال إلى اقتصاد دائري يعمل من المهد إلى المهد ويعالج هدر الأغذية والفساد، وكذلك المساواة بين الجنسين، على تريليونات فيما يخص الفرص التجارية. ومن أجل تحويل التحديات إلى فرص، لا بد من مواءمة الحوافز التجارية مع أهداف التنمية المستدامة كي تنشأ طريقة جديدة لممارسة الأعمال التجارية، فيها احترام للاتفاقيات الدولية وحقوق العمال وسلامتهم.

٧- ويتعين تصميم الخطط والسياسات والمؤسسات على نحو يسمح بمواءمة إشارات السوق، والاستثمارات، والتجارة، والتعاون بين بلدان الجنوب مع أهداف التنمية المستدامة لكي تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية. ويتعدى هذا الدور المسؤولية الاجتماعية للشركات. فالأعمال التجارية ترمي إلى الربح وتستجيب لحوافز السوق. ولذلك، يتعين أن تعكس الأسعار التكاليف

الاجتماعية والبيئية الحقيقية. ولاستعادة ثقة المواطن في قادة القطاعين العام والخاص، ومن ثم تجنب الاضطرابات الاجتماعية، من المهم أيضاً وضع سياسات تمنع تحرّب الشركات من دفع الضرائب واستغلال العمال الموجودين في أسفل سلسلة الإمدادات، وتضمن تلقي العمال أجوراً كافية للمعيشة واستفادتهم من شبكات الأمان الاجتماعي.

٨- ولا بد أيضاً من وضع سياسات لمعالجة التفاوت بين المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص ومجموعات المهارات المتاحة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية الأخرى في معالجة التضارب بين المنظورات الطويلة الأمد والقصيرة الأمد لدى صانعي القرارات سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى القطاع الخاص. وتتيح التكنولوجيا للناس وسائل ليساعدوا أنفسهم ويتعين وضع برامج إنمائية لدعم الحصول على التكنولوجيا في البلدان النامية، وبناء القدرات فيما يخص وضع السياسات الداعمة. وإن دور العلم والتكنولوجيا والابتكار كوسائل شاملة للتنفيذ هو دور أساسي أيضاً في هذا الصدد.

٩- وقد اتفق المشاركون في المناقشات على أنه ينبغي الاستماع إلى جميع الأصوات في عملية صنع القرار. ومن المهم إذكاء الوعي بضرورة أن يتبنى كل مواطن أهداف التنمية المستدامة، والحصول على دعم أوسع من الجمهور. ويشكل 'منتدى الأونكتاد للشباب' خطوة محمودة في هذا الاتجاه، لأن الشباب يمثلون ٥٠ في المائة من السكان وسيحاسبون عن النتائج بعد ١٥ عاماً. وتحتاج عوامل التغيير إلى الحيز اللازم للابتكار والحصول على الموارد من أجل إيجاد حلول ابتكارية وبناء الثقة.

١٠- وأشار المشاركون في المناقشات إلى أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى إعادة النظر في تنظيمها من أجل الاضطلاع بدور استشاري وتمكيني بدلاً من دور تنفيذ المشاريع. ويمكن القيام بذلك من خلال آليات التنسيق القائمة، مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين للمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية - التي تضم ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وترمي إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الهدفين ٨ و ٩ من أهداف التنمية المستدامة - ومبادرة 'التجارة الإلكترونية للجميع' التي أطلقها الأونكتاد الرابع عشر، والتي ستضم ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة و ٢٢ شركة ومجموعة صناعية من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصدد وضع أدوات لصالح أعضائها من أجل قياس الإطار الزمني اللازم لتحقيق الغايات ولصالح بلدان أخرى من أجل تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ودعم ثورة البيانات.

١١- ولا بد من التضامن لتبادل الخبرات ولتعلم البلدان من بعضها البعض. وعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان الاستفادة من تجربة بنغلاديش التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وتجربة المؤتمر الأيبيري - الأمريكي فيما يتعلق بالممارسات الجيدة فيما بين البلدان للتخفيف من حدة الفقر، ومن ثم التخفيف من أوجه عدم المساواة. ويمكن للبلدان، في إطار شراكات ومن خلال تبادل الخبرات في مجال السياسات العامة، تلقي الدعم في سعيها إلى الإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٢- وطلب المشاركون أن يقوم الأونكتاد بما يلي:

- (أ) المساعدة على إدراج الاتفاقيات الدولية في الاتفاقات التجارية؛
- (ب) ضمان ألا تعيق الكتلة التجارية وصول البلدان غير الأعضاء إلى الأسواق؛
- (ج) تعبئة الموارد اللازمة لدعم تحقيق الغايات ١٧-١٠ و ١٧-١١ و ١٧-١٢ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما في أقل البلدان نمواً؛
- (د) التعاون مع المنظمات الأخرى في توفير بناء القدرات في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، بغية إزالة القيود والسماح للقطاع الخاص بالازدهار.